M. Reisman, The Art of the Possible: Diplomatic Alternatives in the Middle East (Princeton, 1970)

الكتاب الذي أصدره مؤخرا مايكل ريسمان ، الاستاذ المشارك للقانون في جامعة ييل ، يركز بشكل مباشر على الخيارات الدبلوماسية في الشرق الاوسط ، وقد حدد ريسمان اجراءات التنازع في المنطقة وفقا للثنائية المألوفة « العرب واليهود ». ومع ان هذا اعتبر فيما بعد نوعا من « الافراط الفاضح في التبسيط » لم يقترح المؤلف استخدام اي تعبير بديل لذلك ، كما لم يثر المؤلف نفسه أية تساؤلات حول ملاءمة او دقة تحديد اي فريق بالنسبة للدين . ويمكن تلخيص محتويات الكتاب بالرجوع الى ما ورد في فصوله المختلفة . فيعالج الفصل الاول « نادي الاباطرة العراة » الدور الذي قام به كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في التنازع . وعلى اي حال ، يؤكد المؤلف منذ البداية ان اية دولة منهما « ليس في مقدورها التاثير بشكل حاسم على ما يمكن ان تؤدي اليه الحوادث في منطقة شرقي البحر الابيض المتوسط » ، ويؤكد المؤلف ايضا انه ليس لاي من هاتين الدولتين تأثير يذكر على اصدقائهما في المنطقة . ويشير في هذا الصدد الى عدم نجاح السوفيات في منع « الرئيس عبدالناصر من البدء بحرب حزيران (يونيو) » ، وكذلك الى أن الولايات المتحدة لم تتمكن من ايقاف « الضربة الاولى لاسرائيل في صباح الخامس من حزيران ١٩٦٧ » . ولكنه لا يتابع معالجة ما يتضمنه ذلك من معرفة الحكومة الاميركية بالضربة التي كانت وشيكة الوقوع ، وفي حين يؤكد على الرغبة السوفياتية المعلنة « حتى بزيادة توسيع نطاق ديبلوماسية الروبل والميج » ، نرى انه لا يعطي اهتماما مباشرا كهذا بالدولارات والفانتوم التي قدمت لدولة اسرائيل . فهو لا يعتبرها ذات اهمية لانه قد اعلن انه « حتى الحظر على الطائرات النفاثة وقطع الغيار لن يجعل اسرائيل تحيد من طريق اختطته لنفسها على اعتبار انه حيوي لبقائها » . ويقترح هذا الفصل ، بعد التأكيد على المصالح الاميركية ــ السوفياتية المشتركة، «ادخال اربعة تعديلات رئيسية فورا » ، وهي (١) يجب ان يكون الهدف هو « التسوية المحدودة » وليس « السلام » ، (٢) يجب تحديد « المسائل المنفصلة » الصغيرة ومعالجتها ، (٣) بما ان هناك اطرافا خارجية جغرافيا لها علاقة بالقضية ، يجب التخلي عن ثنائية الحلول « المفروضة » و« النابعة من الداخل » ، (٤) « يجب الاعتراف الصريح بالحاجة الى التجديد الاجتماعي والسياسي » (ص ٢١) في « معالجة التنازع العرقي والاثني » . لكن المؤلف لا يحدد هذه الهويات العرقية والاثنية . ويركز الفصل الثاني « مصر وسيناء » بشكل مباشر على السياسة التوسعية المزعومة للجمهورية العربية المتحدة بصفتها «الدولة الكبرى ــ الصغرى في المنطقة » . ويقول المؤلف ان الصعوبة الاساسية في هذا الصدد سببها « تركيب الجهاز الحكومي في مصر » ، ويفسر ذلك بـ « تسلل الضباط الذين يحتفظون بهوياتهم العسكرية في الحكومة المدنية » (ص ٢٤) . ويعرب المؤلف عن اعتقاده بأن هذه القضية المركزية في الشرق الاوسط (ورد ذكرها اربع مرات في صفحات قليلة (من ٢٣ ــ ٢٥)) ستستمر حتى في حال القضاء على دولة اسرائيل او عدم وجودها ، ويقول بأن المصالح المشتركة للولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي تقضي بالوقوف في وجه « التوسع المصري في الشرق الاوسط » . ولكن المؤلف لا يقترح القيام ببحث مماثل فيما يتعلق بدولة اسرائيل ، وبدلا عن ذلك يقرر الكتاب ان « موقف اسرائيل العام في الشرق الاوسط كان ، منذ العام ١٩٤٨ ، لا توسعيا » ، ولكنه يذكر ايضا انه يحلو لبعض افراد النخبة في مصر أن يتسلوا ، على الاقل عند « حدود معينة من الوعي » بـ«فكرة ان اسرائيل هي عبارة عن تهديد توسعي » . ولكن الكتاب لا يأخذ بعين الاعتبار تجربة مصر بالنسبة للاعتداءات الاسرائيلية المسلحة عليها في ١٩٥٦ و١٩٦٧ . والتوصية الرئيسية التي يعرضها المؤلف في هذا الفصل هي انشاء شركة يطلق عليها اسم « شركة تنمية سيناء » تفرضها الدول الكبرى ، وتشمل اشرافا دوليا ، سياسيا واقتصاديا ، على سيناء لخمسين سنة قادمة على الاقل . والاسباب الموجبة لمثل هذا الاقتراح تشمل « تثبيت سيادة مصر على سيناء » مضافا الى ذلك « تحييدها السلمي والفعال » . وعند هذه النقطة ، لا يمكن للقارىء الا ان يستنتج (ما لم يكن لديه مصدر آخر غير الكتاب الذي بين أيدينا) بأن سيناء كانت